مطلقا لمضمون اداة الاستثناء أو الاصل فيها الا وهو غير فلا يستثنى بها شيء فتقديرها بما لها انما يصوّر على تقدير انه لا يحمل الاستثناء متصلا ويحمل المقصور في المثبت منقطعا ويحمل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة يمانع ذلك الا ان يكون المحمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وتابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيدا الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ليتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا منصوب لزيد والعامل فيه الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا الظرف في قولك ما زيد الا عندك الا الذي هم اراؤنا بادي الرأي منصوب بفعل مضمر اي استقر في بادي الرأي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي بابا بالامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا عامل واعتبار المضمر لا يخلو عن تشتت ثم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب. ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيدا عمرا منصوب بمضمر كأنه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا قال الشارح المحقق وفيه نظر لانه تقدم ان الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهم عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضرب فقلت له زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون عين عمرو في المثال المذكور مضمرا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد مضى لي بعض هذا البيان

فتنبه

فتنبه لذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضارع ليس في اداة القصر فتعين ان يلزم القصر في المفعول فيلزم منه ان يقال انا لا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ومنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجمع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فتفرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يوقعه في معناه وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما يتناول المستثنى وغيره وتحقق الاخراج وليلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترى فاعل علم المتمو تقول تاء التأنيث الضمني في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبتدأ للمفعول في قوله الحسن فما تجوا الا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى المعنى اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام مع شيء من الاشتباه وفيه اشكال وهو انا اذا فرغ العامل لما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تاء التأنيث الفعل كما في الكشاف ولعل منشأ المفتاح نظرا الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المتعدي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور فمن الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عائد الى

Copyright © King Saud University